هيئة ضمان جودة التعليم و التدريب
Quality Assurance Authority for Education & Training

وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير مراجعة البرامج الأكاديمية

برنامج بكالوريوس الآداب بمرتبة الشرف في إدارة الأعمال

كلية البحرين الجامعية

مملكة البحرين

تاريخ المراجعة: 14-15 أكتوبر 2009

قائمة المحتويات

1.عملية مراجعة البرامج الأكاديمية 1

2.المؤشر (1) المنهج الدراسي 3

3.المؤشر (2) كفاءة البرنامج 10

4.المؤشر (3) المعايير الأكاديمية للخرِّيجين 15

5.المؤشر (4) فاعلية إدارة وضمان الجودة 20

6.الاستنتاج 25

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب – مملكة البحرين 2010

1. عملية مراجعة البرامج الأكاديمية

1.1 إطار مراجعة البرامج

تستخدم المؤشرات الأربعة التالية لقياس فيما إذا كان البرنامج يلبي الحد الأدنى من المعايير أم لا:

المؤشر 1: **المنهج الدراسي**

المؤشر 2: **كفاءة البرنامج الأكاديمي**

المؤشر 3: **المعايير الأكاديمية للخريجين**

المؤشر 4: **فاعلية إدارة وضمان الجودة**

يكون الحُكم النهائي على البرنامج بإحدى الصيغ الثلاث التالية:

(i) البرنامج مستوفٍ لجميع المؤشرات الأربعة ويبعث على الثقة؛ **أو**

(ii) هناك قدَر محدود من الثقة بالبرنامج بسبب عدم استيفاءه لواحد أو اثنين من المؤشرات الأربعة؛ **أو**

(iii) البرنامج ليس جديراً بالثقة كونه غير مستوفٍ لأكثر من اثنين من هذه المؤشرات.

1.2 عملية مراجعة البرنامج الأكاديمي في كلية البحرين الجامعية

لقد تمت مراجعة برنامج بكالوريوس الآداب بمرتبة الشرف في إدارة الأعمال في كلية البحرين الجامعية من قِبل وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي **(HERU)** التابعة لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب **(QAAET)** بحكم اختصاص هذه الوحدة بمراجعة جودة التعليم العالي في مملكة البحرين.

يقدم هذا التقرير وصفاً لعملية مراجعة البرنامج الأكاديمي التي قامت بها وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي والنتائج التي توصلت إليها لجنة المراجعة استناداً إلى تقرير التقييم الذاتي وملحقاته التي تقدمت بها كلية البحرين الجامعية، إلى جانب الوثائق التي توفرت لدى لجنة المراجعة خلال الزيارة الميدانية للمؤسسة، والمقابلات والملاحظات التي أجرتها اللجنة أثناء الزيارة الميدانية التي أجريت في 14 -15 أكتوبر 2009.

تم إخبار كلية البحرين الجامعية من قبل وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي/هيئة ضمان جودة التعليم و التدريب أن برنامج بكالوريوس الآداب بمرتبة الشرف في إدارة الأعمال سيكون عرضه للمراجعة خلال الزيارة الميدانية التي ستجرى في أكتوبر 2009. من أجل التحضير لمراجعة البرنامج، قامت كلية البحرين الجامعية بإجراء تقييم ذاتي لبرنامجها وقدمت تقرير التقييم الذاتي وملحقاته في الموعد المتفق عليه في أغسطس 2009.

هذا، ومن المتوقع أن تستفيد كلية البحرين الجامعية من النتائج الواردة في هذا التقرير وذلك من أجل تعزيز وتدعيم برنامجها لدرجة بكالوريوس الآداب بمرتبة الشرف في إدارة الأعمال.

لقد تأسست كلية البحرين الجامعية في عام 2001، وهي مؤسسة خاصة غير ربحية معترف بها من قِبل وزارة التربية والتعليم في مملكة البحرين كمؤسسة تعليمٍ عالٍ. وتطرح هذه المؤسسة برامج الشهادة الجامعية الأولية (البكالوريوس) في ثلاثة تخصصات هي إدارة الأعمال، وتقنية المعلومات، ووسائل الإعلام والاتصال. كما وتطرح برامج الدراسات العليا في تخصص إدارة الأعمال.

في بداية العام الأكاديمي 2008 –2009، كانت كلية البحرين الجامعية تضم 469 طالباً مسجلاً في المرحلة الجامعية الأولية، منهم 269 طالباً يدرسون في تخصص إدارة الأعمال. وهناك توازناً كبيراً بين طلبة الكلية من الذكور والإناث. أما غالبية هؤلاء الطلبة فهم من البحرينيين إلى جانب30% من طلبة الكلية هم من خارج البحرين، ومن المملكة العربية السعودية بالدرجة الأولى وآخرين من دول مجلس التعاون الخليجي.

تهدف كلية البحرين الجامعية إلى تقديم تعليمٍ عالٍ 'على الطراز الغربي' وتدرِّس برنامج إدارة الأعمال بأكمله باللغة الإنجليزية. أما الهيئة الأكاديمية في هذا البرنامج فتتكون من ثمانية عشر عضواً متفرغين كلياً للعمل في المؤسسة وأربعة أعضاء يعملون بنظام التفرغ الجزئي.

2. المؤشر (1) المنهج الدراسي

يلتزم البرنامج المعنيّ بالتنظيمات القائمة فيما يتعلق بالمنهاج والتعليم وتقييم انجازات الطلبة وينبغي أن يكون المنهاج ملائما للغرض المنشود.

2.1 البرنامج لديه مجموعة من الأهداف المناسبة تتمثل بتزويد الطلبة بالمعارف الأساسية في مجال إدارة الأعمال إلى جانب تدريس بعض المقررات النظرية الحرة. وتهدف الجامعة إلى إعداد الطلبة ليس ليكونوا قادرين على ممارسة أعمالهم المستقبلية بنجاح فحسب، بل وكذلك ليمارسوا دورهم في المجتمع بروح المسؤولية . ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، يعمل البرنامج على إكساب الدارسين المعارف والمفاهيم إلى جانب تنمية المهارات ذات العلاقة.

2.2 يتطلب الحصول على درجة بكالوريوس الآداب بمرتبة الشرف في إدارة الأعمال أن يدرس الطالب 120 ساعة معتمدة كحدٍ أدنى. وقد تم تصميم هذا البرنامج ليغطي أربع سنوات دراسية. كما ويتوجب على الطلبة دراسة 21 ساعة معتمدة قبل الدخول إلى البرنامج ، تشمل دراسة مقررات عامة في اللغة الإنجليزية والرياضيات والحاسوب والثقافة العامة – إضافة إلى تسع ساعات أخرى من مقررات الدراسات الإنسانية والعلوم النظرية الحرة. أما الساعات المعتمدة المتبقية فتتوزع على المقررات الإلزامية الأساسية في تخصص إدارة الأعمال، ومقررات التخصص التي تتضمن المقررات الإلزامية والمقررات الاختيارية، مع عدد قليل من المقررات الاختيارية الحرة. هذا، ويستطيع الطلبة اختيار واحدٍ من التخصصات الستة التي يتضمنها البرنامج، وهي : الإدارة، والمحاسبة، والعلوم المالية، والتسويق، والإدارة الهندسية، والعلوم المالية الإسلامية.

2.3 لقد أعِدَّ برنامج بكالوريوس الآداب بمرتبة الشرف في إدارة الأعمال في بادئ الأمر بمساعدة جامعة ماك ماستر (McMaster) في كندا، بعدها بدأت كلية البحرين الجامعية بتلقي الدعم من الجامعة الأمريكية ببيروت، والتي قدمت المواد الخاصة بإعداد توصيف المقررات الدراسية.

أما محتوى البرنامج فهو يشابه محتوى البرامج المماثلة على صعيد مملكة البحرين وعلى الصعيد العالمي.

2.4 وعلى مستوى البرنامج، هناك مجموعة من مخرجات التعلُّم المُقننة والموضوعة على أساس توصيف البرنامج نفسه. وتعطي هذه المخرجات فكرة عامة عن ما يتوجب على الطالب تحقيقه من خلال البرنامج. ويمكن تحسين هذه المخرجات فيما لو تم التمييز بصورة أوضح بين تلك المخرجات الخاصة بالمعارف والمفاهيم التي سيكتسبها الطالب خلال دراسته في البرنامج من جهة وبين المهارات التي سيكتسبها الطالب بخصوص إدارة الأعمال من جهة أخرى، أي تلك الأمور المحددة التي سيتمكن المُتخرج من البرنامج القيام بها. كما و لابد من الإلتفات إلى ضرورة التمييز بين مخرجات التعلُّم ذات العلاقة بالتخصصات المختلفة كلٌ على حِدة ومخرجات التعلُّم الخاصة بالبرنامج بشكل عام.

2.5 قُدِّمت إلى لجنة المراجعة مجموعة من التوصيفات لكافة المقررات الدراسية التي يتضمنها برنامج بكالوريوس الآداب بمرتبة الشرف في إدارة الأعمال. وقد لاحظت اللجنة أن مخرجات التعلُّم التي تضمنتها تلك التوصيفات تتسم بقدر عالٍ من العمومية بمعنى أن العديد من المقررات الدراسية الخاصة بتخصصات مختلفة وفي مستويات مختلفة لها نفس مخرجات التعلُّم المطلوبة. كما وإن مخرجات التعلُّم الواردة في توصيف المقررات الدراسية لا تتطابق مع المعلومات التي تضمنتها خارطة المهارات المنهجية التي قُدِّمت إلى لجنة المراجعة. أضف إلى ذلك، لوحِظ أن هناك فروقاً كبيرة بين مخرجات التعلُّم التي تتضمنها توصيفات المقررات الدراسي ومخرجات التعلُّم التي تتضمنها الخطة العامة للمقررات. كما وإن الخطط العامة للمقررات ليست معدّة وفق منهجية موحدة حيث لا يقدم البعض منها سوى قدر محدود من المعلومات حول محتوى المقرر وطريقة تقديمه. ومن هنا، فإن اللجنة ترى بأن برنامج إدارة الأعمال سيستفيد كثيراً فيما لو تمّ تبني منهجاً أكثر اتساقا وثباتاً في تحديد مخرجات التعلُّم على مستوى المقررات الدراسية بحيث تميِّز بين المقررات الدراسية في المواضيع والمستويات المختلفة.

2.6 هناك متطلبات سابقة للمقررات الدراسية، كما وأن البرنامج مصمَّم بحيث ينتقل الطلبة عبر المراحل الدراسية في البرنامج من دراسة الموضوعات التأسيسية العامة إلى التركيز على المقررات الأساسية المتعلقة بإدارة الأعمال وبالتخصص. ويبدو أن العبء الدراسي مُوزع بطريقة مناسبة، حيث أن عدد الساعات الدراسية يتراوح عادة بين 12–15 ساعة معتمدة في الفصل الدراسي الواحد. أما الطلبة الذين يكون معدل درجاتهم العام عالياً فبوسعهم دراسة ساعات أخرى إضافية، في حين أن الطلبة الحاصلين على معدلات متدنية يُطلب إليهم دراسة عدد ساعات أقل.

2.7 يقدِّم البرنامج للطلبة الخبرات التطبيقية والنظرية من خلال دراسات الحالة والواجبات البحثية التي تُسند إليهم. إضافة لذلك، يوظِّف العديد من المحاضرين خبراتهم الشخصية في مجال الإدارة والأعمال لتوضيح المفاهيم التي يدرِّسونها لطلبتهم. كما ويتوجب على الطلبة إتقان عدد من المهارات منها التحليل، وحوسبة البيانات والتواصل التحريري والشفوي، بالإضافة إلى اكتساب المعارف والمفاهيم المتعلقة بالأعمال وبالإدارة. وتتاح لهم الفرصة كذلك للتطبيق في مواقع العمل كجزء من دراسة البرنامج . ويجري هذا التدريب بصورة اختيارية في الوقت الحاضر ولكن هناك فكرة مطروحة للنقاش لجعله متطلباً إجباريا في البرنامج. وطلبة البرنامج غير مطالبين بتقديم بحث موسع أو متقدم في السنة الأخيرة من البرنامج؛ ومع ذلك، فإن مقرر الاستراتيجية الذي يطرح كمقرر إجباري في السنة الأخيرة من البرنامج – باستثناء طلبة تخصص الإدارة الهندسية – هو بمثابة مقرر تتويجي في هذه المرحلة. وفي الوقت الذي تُثمِّن فيه لجنة المراجعة وجود مقرر تتويجي كأحد المقررات الإجبارية في السنة الأخيرة من البرنامج، فهي لم تقتنع بأن هذا المقرر من شأنه أن يكون بديلاً مناسباً لمشروع البحث المتقدم أو التطبيق في مواقع العمل.

2.8 كلية البحرين الجامعية لديها استراتيجية غير مكتملة النضج فيما يتعلق بالتعليم والتعلُّم وهي تُقر بأهمية التعلُّم داخل أروقة المؤسسة. أما الطلبة فينظرون بتقدير لمسألة العدد القليل من الطلبة

في الصفوف الدراسية، الأمر الذي يزيد من فرصتهم للتفاعل والمناقشة والانتباه الفردي، كما ويعتقدون بجودة عملية التدريس في البرنامج. هذا وتتركز هذه العملية على تدريس مجموعة من الكتب المقررة. ومع ذلك، فقد لاحظت لجنة المراجعة استخدام أسلوب دراسات الحالة الموجودة في قطاع الأعمال المحلي والعالمي، ومساعدة الطلبة على التعلُّم من خلال التمرينات العملية والمشاريع. ويتحمل الطلبة مسؤولية استيفاء كافة المتطلبات التي ينطوي عليها المقرر الدراسي. أضف إلى ذلك ، فإن بُنية البرنامج تنطوي على فرص محدودة أمام الطلبة للاستفادة من أسلوب التعلم الذاتي.

2.9 كلية البحرين الجامعة لديها إطار موحد بخصوص عملية التقييم، حيث تقتضي هذه العملية أن تتكون درجات المقررات الدراسية حصيلة جمع درجات الطلبة في امتحانين يؤدونهما في الفصل الدراسي الواحد ويمثل كل منهما 25% من درجة المقرر، مع 10% من الدرجة على الحضور، و20–40% للامتحان النهائي مع ما قد يصل إلى 20% من الدرجة على الفروض والواجبات المنزلية أو المشاريع. ويتم تطبيق هذه الاستراتيجية على جميع المقررات الدراسية باستثناء المقررات العملية – كالتدريب مثلاً – والتي هي الأخرى لها طريقة خاصة للتقييم. أما عملية التقييم نفسها فتعتمد كثيراً على الاختبارات والامتحانات، والتي غالباً ما تكون بطريقة أسئلة الاختيارات المتعددة.

2.10 تسجل الجامعة الدرجات بطريقة التدوين رقماً وكتابة، ثم يتم تحويلها إلى توصيف الأداء بكلمة واحدة حسب مستوى ذلك الأداء مثل 'جيد'، أو 'غير مقبول' ... إلخ. ومع ذلك، فإن عدم وجود أية معايير عامة وواضحة للتصحيح أو المزيد من التوصيفات المفصلة يتمخض عنه حالة من عدم الثقة حول مصداقية الدرجات الممنوحة في المقررات المتعددة للمستوى الواحد، وحول مصداقية انعكاس المستوى الحقيقي للمقرر في عملية تقييم أداء الطلبة. كما وإن غياب مخرجات التعلُّم المُعدَّة بما يتناسب ومستوى كل مقرر من المقررات – كما وردت الإشارة فيما سبق – يزيد من صعوبة ضمان عدالة وسلامة عملية التقييم هذه.

2.11 لا تقُدَّم للطلبة معايير تقييم واضحة بصورة منهجية ومنظّمة. ففي بعض الحالات، سنحت الفرصة للطلبة لتقديم مسودات الواجبات التحريرية لمعرفة كيفية تحسين العمل قبل التسليم النهائي للواجب. كما وتجري إعادة بعض الواجبات إلى الطلبة دون أن تحتوي هذه الإجابات أحيانا على درجة ما أو تعليقاً خطياً يذكر بخصوص أداء الطالب في تلك الواجبات. وفي بعض الحالات، يتم منح الدرجات للمقرر الدراسي بجملةً واحدة. وعلى الرغم من أن لجنة المراجعة اطلعت على القليل من الأمثلة للتغذية الراجعة التحريرية على واجبات الطلبة، أشار هؤلاء الطلبة إلى أنهم تمكنوا من لقاء مدرسيهم واللذين كانوا بدورهم على استعداد لتقديم النصح والتوجيه بخصوص ما يقوم به الطلبة من عمل في إنجاز تلك الواجبات. وعلى الرغم من وجود نظام رسمي خاص بالاعتراض والتظلم على قرارات التصحيح ومنح الدرجات، فقد علمت لجنة المراجعة من خلال مقابلة الطلبة الذين مرّوا بتلك التجربة أن تلك العملية تنطوي على إجراءات مطوّلة.

2.12 في معرض استنتاجاتها التي توصلت إليها بخصوص المنهج الدراسي، تود اللجنة الإشادة بما يلي:

- البُنية العامة للبرنامج، والتي تجمع بين دراسات إدارة الأعمال والمقررات النظرية الحرة، كما وتتيح الفرصة للتخصص في مجال محدد؛
- الاستعانة بالخبرات العالمية في إعداد المنهج الدراسي؛
- التوازن بين النظرية والتطبيق واكتساب المعارف والمفاهيم والمهارات عبر المراحل المختلفة للبرنامج؛
- الفرصة المتاحة للطلبة للحصول على تغذية راجعة مقننة بخصوص العديد من المقررات الدراسية.

2.13 أما فيما يتعلق بعملية التحسين، فإن لجنة المراجعة **توصي** بضرورة قيام المؤسسة بما يلي:

- أن تطور استراتيجية التعليم والتعلم والتقييم.
- أن تراجع مخرجات التعلُّم الخاصة بالبرنامج لكي تضمن بأن المعارف والمفاهيم والمهارات تتمايز فيما بينها على النحو المطلوب، ولكي تضمن الانعكاس المناسب لمخرجات التعلُّم الخاصة بالتخصصات المختلفة.
- أن تراجع جميع مخرجات التعلُّم الخاصة بكافة المقررات الدراسية لكي تضمن أن هذه المخرجات تعكس طبيعة ومستوى كل واحد من هذه المقررات.
- أن تراجع خارطة المهارات المنهجية لكي تضمن بأن مخرجات التعلُّم على مستوى المقررات مرتبة بصورة مناسبة مع مخرجات التعلُّم الخاصة بعموم البرنامج.
- أن تفكر بالمزايا الإضافية التي ستعود فيها خطوة جعل التدريب العملي مقررا إجبارياً.
- أن تراجع مدى ملائمة مقرر (MGT490) كمقرر تتويجي وأن تراجع حالة هذا المقرر في تخصص الإدارة الهندسية.
- أن تفكر بالطرق التي من شأنها أن تقلل من طريقة التعليم بالاعتماد على الكتب المنهجية المقررة وتشجيع فرصة الدراسة بطريقة التعلُّم الذاتي المستقل.
- أن تضع عدداً آخر من توصيفات الدرجات بما يتناسب مع المستويات المختلفة للأداء.
- أن توّحد الطريقة التي تقدم فيها المعلومات الخاصة بالخطط العامة للمقررات الدراسية.
- أن تضمن بأن معايير التصحيح متاحة لجميع الطلبة وفي الوقت المناسب.

- أن تزيد من مقدار التغذية الراجعة التحريرية حول أعمال وواجبات الطلبة التي تخضع للتصحيح.

2.14 **الحُكم**

إجمالاً، توصلت اللجنة إلى استنتاج مفاده أن البرنامج **غير مستوفٍ لمتطلبات المؤشر الخاص بالمنهج الدراسي.**

3. المؤشر (2) كفاءة البرنامج

كفاءة البرنامج تعتمد على العدد الكافي والمتخصص من العنصر البشري القادر على التدريس، ومدى توفر المصادر والمواد اللازمة والمناسبة التي تساعد الطلبة في عملية التعلُّم والطريقة المتبعة في قبول الطلبة في برنامج معين بحيث تتفق مع أهداف البرنامج، ونسبة الطلبة المتخرجين منه قياساً بعدد المقبولين فيه.

3.1 يتم قبول الطلبة في البرنامج على أساس شهادة الدبلوم في المرحلة الثانوية أو ما يعادلها مع درجة محددة في اللغة الإنجليزية أو نتيجة أحد الاختبارات الخاصة باللغة الإنجليزية ، دون وجود حد أدنى للقبول بالنسبة لدرجة دبلوم المرحلة الثانوية إذ أن القليل من الطلبة المقبولين قد حصل على معدل أقل من 60% في تلك المرحلة. ومع ذلك، فإن غالبية الطلبة هم ممن حصلوا على معدلات عالية في تلك المرحلة، كما وإن غالبية هؤلاء الطلبة كانوا يدرسون في مدارس ثانوية لغة التدريس فيها هي اللغة الإنجليزية. أما الطلبة اللذين لا يجتازون اختبار اللغة الإنجليزية فيطلب منهم الالتحاق بفصول إضافية لدراسة هذه اللغة قبل البدء بالدراسة في البرنامج. هذا وتقدم الجامعة عدداً لا بأس به من المنح الدراسية للطلبة على أساس المؤهلات وحاجة المؤسسة. تقبل الجامعة الطلبة المحولين على أساس سجلاتهم الأكاديمية.

3.2 يقوم عدد من أعضاء الهيئة الأكاديمية المتفرغين كلياً بتدريس معظم مقررات برنامج إدارة الأعمال. وفيما يخص تعيين هؤلاء الأعضاء، تنظر الجامعة إلى مسألة الخبرة العملية والمؤهلات العلمية التي يجب أن لا تقل عن شهادة الماجستير. أما عدد الأعضاء من حملة شهادة الدكتوراه فهو قليل نسبيا، ولكن هناك عدداً لا بأس به من حملة شهادة الماجستير ملتحقون بالدراسة لنيل شهادة الدكتوراه. وهناك ثلاثة وعشرون عضو هيئة أكاديمية في الجامعة في الوقت الحاضر، وتصل نسبة أعداد الطلبة إلى عدد أعضاء هيئة التدريس إلى 15:1 وهي ضمن حدود النسبة المقبولة للتوظيف في المنطقة. وقد أُبلِغت لجنة المراجعة بأن النسبة الفعلية لعدد الطلبة إلى عدد أعضاء الهيئة الأكاديمية في برنامج أدارة الأعمال كانت أقل من النسبة الحالية. أما العبء التدريسي لهؤلاء الأعضاء فهو مقبول ويتراوح ما بين خمسة عشر إلى ثمانية عشر ساعة معتمدة لكل فصل مع عدد من ساعات التدريس الإضافية في

الفصل الصيفي. وهؤلاء الأعضاء هم من أصحاب المؤهلات العلمية في عدد من التخصصات التي تعكس درجة واسعة من التنوع في المنهج الدراسي. بالإضافة إلى أن معدل تغير أعضاء الهيئة الأكاديمية يعتبر مرتفعاً نسبياً. وعلى الرغم من أن ذلك قد يشكل مشكلة إلى حدٍ ما، لكنه في الوقت ذاته يتيح الفرصة لتوظيف أعضاءً جدد لدعم وإسناد بعض جوانب التخصص داخل البرنامج.

3.3 تنظر كلية البحرين الجامعة إلى نفسها على أنها مؤسسة تعليمية بالدرجة الأولى، لديها سياسة غير ناضجة فيما يتعلق بالبحث العلمي تشير إلى أنها لا تلزم أعضاء الهيئة الأكاديمية بالبحث العلمي. ومع ذلك فإن من يقوم منهم بهكذا نشاط فستتم مراعاة ذلك فيما يخص العبء التدريسي الموكل إليهم. وهناك بعض من أعضاء الهيئة الأكاديمية ممن يقومون ببعض الأبحاث على أساس التخصص، وغالباً ما يقومون بذلك أثناء أوقات الفراغ المتاحة لهم. وتقدم الجامعة الدعم للأعضاء الراغبين بالمشاركة بالمؤتمرات العلمية. وربما تكون الجامعة بحاجة للتوسع في سياستها الخاصة بالبحث العلمي لمواكبة التطور في مجال الأبحاث التربوية والتعليمة وذلك لدعم توجهها في التركيز على عملية التدريس ولكي تضمن مشاركة أعضاء هيئتها الأكاديمية بصورة منتظمة في مثل هذه النشاطات والفعاليات التي تبقيهم على دراية ومواكبة للأفكار الحديثة والأبحاث العلمية والممارسات المناسبة.

3.4 استثمرت كلية البحرين الجامعية مَبالِغ لا بأس بها من أجل توفير أماكن التدريس الجيدة والقاعات الدراسية الحسنة التجهيز. كما وستتضمن التحديثات الجديدة إنشاء أماكن للتعلم الجماعي غير التقليدي. كما وتوفر الجامعة خدمات حاسوبية جيدة من خلال وجود مختبرات الحاسوب وتوصيلات الواي فاي (Wi-Fi) في عموم الحرم الجامعي. كما ويستطيع الطلبة استخدام السبورة التعليمية (Blackboard) من خلال بيئة التعلُّم الافتراضية المتاحة لهم والتي يستخدمها العديد من أعضاء الهيئة الأكاديمية لإيصال مواد المقررات الدراسية. كما وأشار الطلبة بارتياح إلى استخدام المُحاضِرين لتطبيقات العروض التقديمية (Power Points) وتوفير الملاحظات الخاصة بالدروس الصفية.

3.5 أما المكتبة فهي في طور الانتقال إلى موقع أكثر مساحة. ومع ذلك فإن المصادر التي تضمها هذه المكتبة محدودة من حيث مواكبتها لمتطلبات البرنامج. كما وأن قاعدة البيانات المستخدمة لأغراض الدخول إلى المجلات العلمية الإلكترونية لا تتيح الوصول إلا لعدد محدودٍ جداً من هذه المجلات. وبرغم وجود خدمة محدودة للوصول إلى بعض الكتب الإلكترونية فإن عدد الكتب المطبوعة قليل جداً والبعض منها قديم أيضا. كما ولا تتوفر قواعد بيانات موحدة خاصة بمجال إدارة الأعمال مع العدد القليل من الصحف والمجلات ذات العلاقة بهذا المجال. ومع وجود هذا العدد المحدود من المُقتنيات في المكتبة، تصبح أنظمة مثل نظام الدليل الإلكتروني لمصادر المكتبة (OPAC) ذات قيمة محدودة للغاية. هذا ويبدو أن الطلبة لا يستخدمون المكتبة كثيراً في البحث لانجاز وظائفهم وواجباتهم الدراسية بل يعتمدون في ذلك على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت) بشكل كبير.

3.6 هناك عدد من مساحات الأنشطة والفعاليات الاجتماعية المتاحة للطلبة كالمقهى والمقصف والقاعة المخصصة للنساء. وتشمل الخدمات الأخرى: محل بيع الكتب والمركز الصحي وغرف الصلاة ومساحات جيدة أخرى لمكاتب الموظفين الإداريين والأكاديميين. ومع ذلك، فليست هناك مساحات مخصصة للأنشطة الرياضية بل يتم تنظيم هذه الأنشطة والفعاليات خارج الحرم الجامعي. وقد أشار الطلبة الذين التقتهم لجنة المراجعة إلى أن غياب مثل هذه التسهيلات قد ساهم في ضياع الهوية التي يجب أن تميز الحياة الجامعية وهي السمة التي شعر بعض الطلبة بأنها كلية البحرين الجامعية تفتقر إليها.

3.7 يتلقى الطلبة الجدد برنامجاً تعريفياُ قصيراً عن الجامعة. وهناك دليل تعريفي مطبوع يلخص للطالب أهم السياسات المتبعة في الجامعة وبعض المعلومات التي تهم الطلبة، وتوجد منه نسخة إلكترونية على الموقع الإلكتروني للجامعة. ولكن هذه النسخة الإلكترونية عمرها سنتان كما وإن الطلبة الذين التقت بهم لجنة المراجعة لم يبدوا متأكدين من أنهم تسلموا النسخة الورقية المطبوعة من ذلك الدليل. هذا ويتم تحديد موجّه أكاديمي لجميع الطلبة يراقب ويتابع تقدمهم بصورة فاعلة. إلى جانب ذلك، هناك عدد من الأنظمة المطبَّقة لتحديد الطلبة ذوي المستويات الأكاديمية الضعيفة مع وجود نظام الوضع تحت الملاحظة بالنسبة للطلبة التي يقل المعدل العام

لدرجاتهم عن المستوى المطلوب. كما ويُنظر إلى أعضاء الهيئة الأكاديمية أنهم متعاونين ويسهل على الطلبة الوصول إليهم.

3.8 على العموم، يُكمل الطلبة دراسة البرنامج في أربع سنوات كما أن معدلات انسحاب الطلبة من البرنامج تبدو منخفضة.

3.9 في معرض استنتاجاتها التي توصلت إليها بخصوص كفاءة البرنامج، تود اللجنة الإشادة بما يلي:

- الجودة العالية والتجهيز الجيد لأماكن التدريس؛
- الجودة العالية لخدمات تقنية المعلومات وإمكانية استخدام بيئة التعلُّم الافتراضي؛
- الدعم المُقدَّم لأعضاء الهيئة الأكاديمية في حضور المؤتمرات وإكمال الدراسة لنيل شهادة الدكتوراه؛
- استقطاب طلبة ذوي مستويات علمية جيدة؛
- برنامج المنح الدراسية الموسعة القائم على عُنصرَيْ الحاجة والمؤهلات؛
- نظام التوجيه الأكاديمي الفاعل والعمل على مساعدة الطلبة الضِعاف أكاديمياً؛
- المعدلات المُرضية لتقدم الطلبة عبر مراحل البرنامج وإكمال متطلباته.

3.10 أما فيما يتعلق بعملية التحسين، فإن لجنة المراجعة **توصي** بضرورة قيام المؤسسة بما يلي:

- أن تقوم بمراجعة كمية الكتب الموجودة في المكتبة وقاعدة البيانات الخاصة بالدخول إلى المجلات العلمية لكي تقدم دعماً أكبر للطلبة في استخدامهم لمصادر التعلُّم من هذا النوع.
- أن تضمن حصول الطلبة على نسخ حديثة وشاملة من الدليل التعريفي للطالب.
- أن تقوم بوضع آلية للبحث العلمي خاصة بكلية البحرين الجامعية نفسها بحيث تدعم رسالة الجامعة المتمثلة بأن تصبح مؤسسة تعليمية رائدة في تدريس تخصصات إدارة الأعمال.

- أن تفكر في الطُرق التي يمكن أن تعزز من خلالها البيئة الجامعة من حيث الخبرات العامة التي توفرها لجميع طلبتها.

3.11 الحُكم

إجمالاً، توصلت اللجنة إلى استنتاج مفاده أن البرنامج **مستوفٍ لمتطلبات المؤشر الخاص بكفاءة البرنامج الأكاديمي.**

4. المؤشر (3) المعايير الأكاديمية للخرِّيجين

أن يكون خريجو البرنامج المَعني مستوفين للمعايير الأكاديمية بدرجة مقبولة بالمقارنة مع البرامج الموازية لهذا البرنامج في مملكة البحرين وفي باقي دول العالم.

4.1 كما وردت الإشارة أعلاه، في الوقت الذي تم فيه إعداد مخرجات التعلُّم المطلوبة على مستوييْ البرنامج والمقرات الدراسية فإن هذه المخرجات بحاجة لتحسينات أساسية لتعكس بدِّقة محتوى ومستوى كل من البرنامج والمقررات الأساسية على حدٍ سواء. أما التوقعات المحددة فيما يتعلق بأداء الطلبة فهي توقعات كامنة لا يعبَّر عنها إلا من خلال اختيار محتوى المقررات الدراسية، والكتب المنهجية الموضوعة لكل مقرر، واختبار معارف الطلبة ومهاراتهم. ومع ذلك، فإن البرنامج سيستفيد كثيراً فيما لو تم تحديد نصوص واضحة ورصينة للتعبير عن المعايير الأكاديمية وذلك من خلال الإعداد الجيد لمخرجات التعلُّم المطلوبة على مستوى البرنامج والمقررات الدراسية معاً.

4.2 أضف إلى ذلك، وكما سبقت الإشارة إلى أن كلية البحرين الجامعية لم تقم بعد بإعداد معايير تفصيلية وشاملة للتصحيح ومنح الدرجات بحيث تساعد في ضمان التناسق فيما بين المعايير الأكاديمية في عموم برنامج إدارة الأعمال. كما وليست هناك مطابقة داخلية مُقننة لعملية التقييم، بل أن جميع الواجبات والامتحانات يجري تقديمها إلى رئيس القسم لغرض الفحص والتدقيق. كما ويراقب رئيس القسم سجل درجات المقررات الدراسية ويقوم باتخاذ بعض الإجراءات فيما لو كانت درجات جميع الطلبة مرتفعة للغاية أو متدنية للغاية. أما بالنسبة للمقررات التي تُدرَّس في أكثر من قسم، فهي تتطلب تعيين منسِّق لهذه المقررات مهمته إعداد المنهج الدراسي والامتحانات الخاصة بتلك المقررات.

4.3 وكما سبق الحديث فيما يخص المؤشر (1)، فبالرغم من أن البرنامج بحاجة إلى المزيد من التوثيق الدقيق فيما يخص مخرجات التعلُّم المطلوبة ومعايير الدرجات ، تؤكد المؤشرات الأخرى إلى أن البرنامج مستوفٍ بعض المعايير بدرجة مقبولة بالمقارنة مع مؤسسات محلية وعالمية أخرى. وتشمل هذه المؤشرات مستوى أداء الطلبة في الاختبارات المُصممَّة من

الخارج والتي تختبر المعارف المكتسبة من خلال الكتب المنهجية المقررة؛ والمقارنات الإيجابية التي يقوم بها كل من الخريجين وأرباب العمل واستخدام كلية البحرين الجامعية للمقايسة الخارجية من أجل تصميم وتطوير برامجها.

4.4 وعلى الصعيد الدولي، أقامت كلية البحرين الجامعية علاقات مع مؤسسات تعليمٍ عالٍ دولية لكي تضمن أن بُناها وبرامجها ذات مستوى مقبول من حيث المحتوى والمعايير. فقد كانت جامعة ماك ماستر(McMaster) في كندا معنية بإنشاء كلية البحرين الجامعية. ومؤخراً، ساعدت الجامعة الإسلامية العالمية الماليزية في إعداد وتصميم برنامج العلوم المالية الإسلامية والذي كان له تأثيرٌ على قرار كلية البحرين الجامعة بطرحه ضمن برنامج إدارة الأعمال. كما ولدى كلية البحرين الجامعية علاقة لا تزال قائمة مع الجامعة الأمريكية ببيروت وذلك من خلال وحدة البرامج الإقليمية الخارجية في تلك الجامعة. وقد سبق لهذه الجامعة أن ساعدت كلية البحرين الجامعية في تأسيس برنامج إدارة الأعمال، حيث قامت في بداية الأمر بتقديم توصيفات المقررات الدراسية الخاصة بالبرنامج ولا تزال تقدم الدعم للمؤسسة من خلال الاجتماعات الدورية وورش العمل والمشاريع الاستشارية. إضافة لذلك فقد ذكر أعضاء الهيئة الأكاديمية الذين التقتهم لجنة المراجعة أنهم يقايسون مقرراتهم الدراسية على أساس المعلومات التي يحصلون عليها عن الجامعات الأخرى والمتاحة على الشبكة المعلوماتية العالمية ومن خلال الملاحظات التي تبديها دور النشر بخصوص الكتب المنهجية الرئيسية المقررة. كما وتستجيب كلية البحرين الجامعية لمتطلبات مجلس التعليم العالي في وزارة التربية والتعليم، ومنها على سبيل المثال طلب الوزارة بإضافة مقررات دراسية عامة كمقررات دراسية أساسية في الثقافة والمجتمع البحريني والخليج العربي.

4.5 الجامعة لديها لجنة للشؤون الأكاديمية وهي بمثابة لجنة للمناهج الدراسية وتقوم بالمصادقة على المقررات الدراسية. ولهذه اللجنة مسؤولية عامة تتمثل في الإشراف على البرامج الأكاديمية من حيث الجودة والحاجة إليها. ولا توجد هناك في الوقت الحاضر بُنية منهجية رسمية لعملية الإشراف على البرامج الأكاديمية وإعدادها ضمن برنامج إدارة الأعمال، فيما يتعلق بتخصصات محددة على سبيل المثال. وقد أُبلِغت لجنة المراجعة بأن هذه البُنى هي في طور الإعداد.

4.6 بدأت كلية البحرين الجامعية بتخريج الطلبة منذ خمس سنوات، لذا فلديها الآن ما يزيد على 500 خريجاً من كافة البرامج الأكاديمية. ويتخرج منها ما يصل إلى 120 طالبا في تخصص إدارة الأعمال سنوياً. وقد تحدَّث الخريجون الذين التقتهم لجنة المراجعة بإيجابية عن دراستهم في هذه الجامعة وعن الطُرق والتي تعلموها للدخول إلى عالم العمل. ومن جانبهم، تحدَّث أرباب العمل الذين التقتهم لجنة المراجعة بإيجابية عن الطلبة الذين قاموا بتوظيفهم كخريجين من كلية البحرين الجامعية. وقد أشار هؤلاء على وجه التحديد إلى إلمام الخريجين بالقضايا المعاصرة وقدرتهم على العمل الجماعي. كما وأشاروا إلى أن خريجي كلية البحرين الجامعية استمروا في التطور والنمو في عملهم، ووصلوا في بعض الأحيان إلى مراكز متقدمة في المؤسسات التي يعملون بها.

4.7 لا تقوم الجامعة بجمع المعلومات بصورة منتظمة حول المحطات الأولى للخريجين، كما ولم تقم الجامعة لحد الآن بإنشاء رابطة للخريجين. وقد عبّروا الخريجون الذين التقتهم لجنة المراجعة عن ترحيبهم بالمشاركة مجدداً مع جامعتهم. وليست هناك قنوات رسمية لأرباب العمل للمشاركة في البرنامج، على الرغم من أن البعض قد شارك في معارض التوظيف والتواصل غير الرسمي خلال فترة التدريب العملي للطلبة. وقد ذكر أرباب العمل الذين التقتهم لجنة المراجعة أن المؤسسات الأخرى أتاحت لهم فرصاً أكبر للمشاركة، وهو الأمر الذي رحبوا به كثيراً إضافة للفائدة التي يمكن أن تجنيها كلية البحرين الجامعية فيما لو قامت بالشيء نفسه.

4.8 تعتمد عمليات تقييم الطلبة التي تجريها كلية البحرين الجامعية كثيراً على الاختبارات والامتحانات. وتعتمد هذه الامتحانات بدوْرها على الأسئلة التي تستقيها من بنوك الأسئلة التي تتطلب الكثير من القراءة. ولم تتمكن لجنة المراجعة من إصدار حكمها على المعايير الخاصة بأداء الطلبة في المقررات الدراسية بسبب العينة الصغيرة للغاية التي قدمت إلى اللجنة من أعمال وواجبات الطلبة. ويبدو سجل الدرجات الخاص بأداء الطلبة مقبولاً مع وجود توزيع طبيعي للدرجات التي ينحصر 40% منها بين 30،2 و 29،3 وهي تمثل تقدير بدرجة 'جيد'. وكان حوالي 11% من الدرجات بتقدير 'غير مقبول' في حين كان عدد الدرجات بمستوى 7،3 أكبر من المتوقع. ولعل هذا الأمر يمثل انعكاساً طبيعيا للنظام المتبع في عملية التقييم أو أنه ينُمُّ

عن وجود عدد من الطلبة المتميزين في الصف، وهو الأمر الذي أشار إليه الطلبة الذين التقتهم لجنة المراجعة.

4.9 في معرض استنتاجاتها التي توصلت إليها بخصوص المعايير الاكاديمية للخريجين، تود اللجنة الإشادة بما يلي:

- استخدام طريقة المقايسة الخارجية لضمان أن تكون المعايير المستخدمة في البرنامج متقاربة مع معايير البرامج المماثلة في المنطقة وفي أماكن أخرى؛
- الآراء الإيجابية التي أبداها كلٌ من الخريجين وأرباب العمل بخصوص الطريقة التي يعدُّ بها البرنامج الطلبة لممارسة العمل في المستقبل وتحقيق التقدم فيه.

4.10 أما فيما يتعلق بعملية التحسين، فإن لجنة المراجعة **توصي** بضرورة قيام المؤسسة بما يلي:

- أن تتخذ خطوات من أجل تحقيق فهم أوسع بين صفوف أعضاء الهيئة الأكاديمية فيما يتعلق بأهداف مخرجات التعلُّم المطلوبة والمناسبة وأهميتها في تحديد المعايير الأكاديمية.
- أن تتخذ خطوات من أجل وضع توصيفات شاملة وتفصيلية للدرجات لكي تحدد بشكل أوضح المعايير التي من المتوقع أن يتمكن الطلبة من استيفائها.
- أن تبحث في الطُرق الممكنة لزيادة الواجبات والفروض التحريرية في عملية تقييم أداء الطلبة في المقررات الدراسية وذلك لتمكين الطلبة من التعبير عن مهاراتهم الكتابية وإعداد البحوث العلمية.
- أن تقوم بإعداد أنظمة خاصة بجمع البيانات حول المحطات الوظيفية الأولى للخريجين.
- أن تبحث في الطُرق الممكنة لزيادة مشاركة أرباب العمل بصورة رسمية في إعداد وتطوير برنامج إدارة الأعمال.

- أن تواصل العمل في تطوير العمليات الجامعية الخاصة بقياس مصداقية عمليات التقييم من خلال المقارنة، وتلك الخاصة بالأشراف على المنهج الدراسي، وإدارة البرنامج من خلال طرائق ووسائل تضمن استيفاءً أكبر للمعايير الأكاديمية.

4.11 **الحُكم**

إجمالاً، توصلت اللجنة إلى استنتاج مفاده أن البرنامج **مستوفٍ لمتطلبات المؤشر الخاص بالمعايير الأكاديمية للخريجين.**

5. المؤشر (4) فاعلية إدارة وضمان الجودة

الترتيبات المُتخذة في إدارة البرنامج – بما فيها تلك المتعلقة بضمان الجودة – تبعث على الثقة في البرنامج.

5.1 هناك توثيق لسياسات الجامعة وإجراءاتها في عدد من الأماكن بما فيها الدليل التعريفي الخاص بأعضاء الهيئة الأكاديمية للعام 2006 / 2007، واللوائح التنفيذية الخاصة بمنح الدرجات ، والقواعد والتعليمات الإمتحانية، والدليل التعريفي للطالب. والجامعة ليست لديها سياسة خاصة بقضية ضمان الجودة، فهي مثلا اعتمدت على خبرة وتجربة الجامعة الأمريكية ببيروت في هذا المجال من أجل إعداد تقرير التقييم الذاتي.

5.2 تُدار الجامعة من قبل مجلس استشاري خارجي يترأسه مؤسس الجامعة، وهو أيضاً رئيسها التنفيذي بصفته رئيساً للجامعة. ويمارس هذا المجلس الاستشاري القدر الأكبر من مسؤولياته من خلال لجنة تنفيذية. كما وتوجد هناك لجنة للشؤون الأكاديمية، وردت الإشارة إليها من قبل، ولجنة تخطيط. أما السلطة التنفيذية فتُمارس من خلال مكتب الرئيس، ونواب الرئيس والعمداء أو رؤساء الأقسام. وفي المناقشات التي أجرتها مع أعضاء الهيئة الأكاديمية، علِمت لجنة المراجعة بأن التغييرات الإدارية التي شهدتها الجامعة جاءت لتلبية الحاجة إلى اللامركزية الرسمية في اتخاذ القرارات وإبدال المهام والمسؤوليات غير المؤطَّرة تنظيمياً ببُنى مُقننة تواكب نمو المؤسسة.

5.3 لجنة الشؤون الأكاديمية هي المسؤولة عن المصادقة على المقررات الدراسية الجديدة والسحب الرسمي لبعض المقررات التي يراد التوقف عن تدريسها في الجامعة. وكما وردت الإشارة من قبل، فإن هذه اللجنة تقوم بالإشراف العام على كافة البرامج الأكاديمية المطروحة في المؤسسة. ولا توجد هناك لجنة مماثلة خاصة بالمناهج الدراسية على مستوى المواضيع الدراسية، ولكن لجنة المراجعة قد أُبلِغت بأن استحداث مثل هذه اللجنة هو أمر قيد الدراسة حالياً. وليس هناك نظام مُقنن للمراجعة السنوية أو الدورية، ولكن تجري مناقشة برنامج إدارة الأعمال في

اجتماعات أعضاء الهيئة الأكاديمية، والتي تعقد مرة أو مرتين في العام الواحد أو مرة واحدة في الفصل الدراسي الواحد. وقد سلَّطت المؤسسة الضوء على غياب مثل هذه اللجنة في تقريرها الخاص بالتقييم الذاتي. وهنا، ترى لجنة المراجعة بأن المزيد من التطوير في هذه البُنى والتشكيلات والعمليات سيعزز من أنظمة ضمان الجودة الخاصة بالجامعة وسيعود كذلك بالفائدة على عملية تطوير برنامج إدارة الأعمال.

5.4 يقوم الطلبة بتعبئة استمارات تقييم بعد نهاية كل وحدة دراسية. والإجراء المُتبع حاليا هو إرسال هذه الاستمارات إلى الجامعة الأمريكية ببيروت لغرض التحليل، والتي تقدم بدورها بعد ذلك تقريراً إلى الرئيس. ويستخدم هذا التقرير – إلى جانب التقارير الداخلية حول أداء أعضاء الهيئة الأكاديمية التي يعدّها رؤساء الأقسام – لأغراض اتخاذ القرارات الخاصة بالتعيين. أما الطلبة فليست لهم دراية بما تؤول إليه تقييماتهم وتغذيتهم الراجعة بهذا الخصوص. وقد توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج يفيد بأن عملية تقييم المقرر يمكن أن تكون ذات فائدة أكبر بالنسبة للجامعة فيما لو تم إحاطة أولئك الذين يقدّمون تغذيتهم الراجعة علما بما آلت إليه تلك التغذية وأهميتها، وفيما لو تم تشجيع الأعضاء الهيئة الأكاديمية على الاستفادة من تلك التغذية الراجعة لأغراض التطوير الذاتي. و كما وردت الإشارة من قبل، لا توجد هناك آلية رسمية مقننة لتحصيل التغذية الراجعة حول البرنامج من الجهات المعنية الأخرى.

5.5 سبق وأن كان لدى كلية البحرين الجامعة مجلساً طلابيا ولكن تم حظره بسبب بعض الشكوك بوجود مخالفات مالية بين صفوفه. لذا فإن دائرة شؤون الطلاب تركز على تشجيع الفعاليات والأنشطة الإضافية، مع عدم وجود نظام رسمي للتمثيل الطلابي. وقد أشار الطلبة الذين التقتهم لجنة المراجعة بأنهم يرغبون بفرصة أكبر للمشاركة في صنع القرارات. ومن هنا فإن لجنة المراجعة ترى بأن إعداد نظام مقنن للمشاركة الطلابية سيعزز الثقافة الجامعية في المؤسسة ويتيح فرصا أكبر للحصول على مُدخلات قيِّمة للبرنامج ويشجع على القيام بقدر أكبر من المبادرات.

5.6 قامت كلية البحرين الجامعية مؤخراً بمراجعة استراتيجية بالتعاون مع الجامعة الأمريكية ببيروت تمخض عنها إعادة صياغة الخطة الاستراتيجية للمؤسسة. وقد أُبلِغت لجنة المراجعة بأن الخطة الجديدة، عندما يتم تنفيذها، ستتمخض عن تعزيز الجوانب الإدارية وتعزيز عمليات إعداد البرامج الأكاديمية وتطويرها، بما في ذلك برنامج إدارة الأعمال.

5.7 يحدد الدليل التعريفي الخاص بأعضاء الهيئة الأكاديمية عدداً من التوقعات بخصوص التدريس والبحث العلمي والخدمات والأنشطة والفعاليات التوجيهية للطلبة. كما ويصف الدليل أيضاً عملية مراجعة سنوية للأداء تتضمن تقديم تقرير تحريري حول الأداء يعدّه المدراء عن أداء الهيئة الأكاديمية الخاضعين لإدارتهم، على أن تتلو ذلك التقرير عملية مناقشة تطويرية بنّاءة بين كل عضو من الأعضاء وبين ذلك المدير لتحديد الجوانب التي يستهدفها التعزيز. وقد سمعت لجنة المراجعة أن هذا النظام مُطبَّق الآن ولكن بصورة غير رسمية مع عدم وجود تحليل للتغذية الراجعة المُتحصِّلة من الطلبة.

5.8 الجامعة لديها سياسات خاصة بالموارد البشرية بما في ذلك سياسات التعيين والترقية وتحديد المهام والواجبات. ولا توجد هناك سياسة مقننة لتطوير الموظفين. وفي المناقشات التي أجرتها لجنة المراجعة، علِمت بأن كلية البحرين الجامعية قد واجهت صعوبة في إطلاق مبالغ كبيرة لأغراض تطوير الموظفين، حيث لم تتمكن الجامعة من تقديم بعض الدعم لأعضاء هيئتها الأكاديمية من أجل حضور المؤتمرات. كما وتواجه كلية البحرين الجامعية بعض المشكلات المتعلقة بالنسبة العالية لتبدّل أعضاء الهيئة الأكاديمية إلى جانب بعض الصعوبات في تعيين الأعضاء المناسبين سواء من المواطنين أم من الوافدين. ومن هنا فإن لجنة المراجعة تدرك جدية التأثير الذي تُحدثه محدودية الموارد البشرية المتوفرة ومشكلات تعيين الموظفين على عمل مؤسسة اهتمامها الأول هو التعليم وعلى وجودها وسط سوق العمل الذي تعمل فيه. ومع ذلك، فإن لجنة المراجعة ترى أيضا بأن الجامعة سوف تستفيد كثيراً فيما لو أدخلت موظفيها بصورة أوسع في تحديد حاجاتهم للتطور الوظيفي والبحث عن الفعاليات والأنشطة الأقل كلفة لإرضاء هذه الحاجة ، كالقيام بالمشاريع التدريسية مثلاً ، والتي تتماشى مع رسالة الجامعة.

5.9 الجامعة لديها نظاماً لحفظ الوثائق الخاصة بالمقررات الدراسية ، والتي تتاح للمدرسين الذين يقومون بتدريس تلك المقررات. كما ولديها نظاما مُحوْسباً وفعالاً للبيانات الخاصة بالطلبة يتيح للطلبة الإطلاع إلكترونياً على بياناتهم الخاصة، كما ويتيح إعداد عدد من التقارير الخاصة بقبول الطلبة وأدائهم .

5.10 في معرض استنتاجاتها التي توصلت إليها بخصوص فاعلية إدارة و ضمان الجودة، تود اللجنة الإشادة بما يلي:

- اهتمام الجامعة بالتخطيط لعمليات التحسين؛
- نظام السجلات والبيانات الطلابية الفعّال.

5.11 أما فيما يتعلق بعملية التحسين، فإن لجنة المراجعة **توصي** بضرورة قيام المؤسسة بما يلي:

- أن تحدد بوضوح أكثر المكانة التي تحتلها مسألة ضمان الجودة ضمن البُنى والتشكيلات المختلفة للجامعة.
- أن تُنفِّذ التغييرات المقترحة في البُنى والتشكيلات والمسؤوليات الإدارية.
- أن تطبق أنظمة مقننة بخصوص إعداد التقارير والمراجعات الدورية للبرامج الأكاديمية.
- أن تقوم بإعداد عملية لتقييم المقررات الدراسية للاقتراب أكثر من حاجات الطلبة وزيادة الاستفادة من التغذية الراجعة لأغراض التطوير الذاتي.
- أن تفكر في إتباع طرق مُقننة للحصول على التغذية الراجعة من الجهات ذات العلاقة بما فيهم الخريجين وأرباب العمل وجهات التوظيف.
- أن تقوم بإعداد نظام مُقنن للتمثيل الطلابي ومشاركتهم في شؤون وقضايا الجامعة.

- أن تحسِّن سياسات وإجراءات تطوير الموظفين فيما يتعلق بمساعدة هؤلاء الموظفين في تحديد حاجاتهم المختلفة من أجل التطوير المهني.

5.12 الحُكم

إجمالاً، توصلت اللجنة إلى استنتاج مفاده أن البرنامج **غير مستوفٍ لمتطلبات المؤشر الخاص بفاعلية إدارة وضمان الجودة.**

6. الاستنتاج

عند الأخذ بعين الاعتبار تقرير التقييم الذاتي الذي قامت بإعداده المؤسسة، والأدلة التي جمعت من المقابلات والوثائق التي كانت متوفرة أثناء الزيارة الميدانية، فإن لجنة المراجعة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع *دليل مراجعة البرامج الأكاديمية* لعام 2009 الصادر عن وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي – هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب:

إن برنامج بكالوريوس الآداب بمرتبة الشرف في إدارة الأعمال المقدم من قبل كلية البحرين الجامعية يبعث على قدرٍ محدودٍ من الثقة.